

مساهمة التنمية السياحية المستدامة في التقليل من ظاهرة البطالة

Contribution of sustainable tourism development to reducing unemployment

بن علي أمال*

مخبر GMFAMI، جامعة غليزان – الجزائر

Amel.benali@univ-relizane.dz

تاريخ النشر: 2022/09/30

تاريخ القبول: 2022/09/13

تاريخ الإستلام: 2022/07/05

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الهام الذي تلعبه التنمية المستدامة في القطاع السياحي على المستوى النظري والتطبيقي وكذا أهم الطرق الأساسية في المجال الاقتصادي من أجل معالجة مشكلة البطالة على المستوى العالمي والوطني من خلال التعريف بالقطاع السياحي والتنمية المستدامة وكذا التطرق إلى ظاهرة البطالة مع الإشارة إلى حالة الجزائر في ذلك.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن السياحة تعتبر عامل للتوسع الجهوي، لأنها تؤدي إلى تطور النشاط الاقتصادي وخلق مناصب شغل جديدة في مناطق فقيرة ومعزولة وإنشاء مشاريع سياحية فيها، إضافة إلى تطوير نشاطات أخرى بهذه المناطق والنهوض بها، وبالتالي تحقيق التوازن الجهوي ودعم الإقتصاد بشكل عام.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، البطالة، السياحة، التنمية السياحية المستدامة.

تصنيف JEL: Q01 ، J6 ، L83.

Abstract:

This study aims to highlight the important role that sustainable development plays in the tourism sector at the theoretical and practical levels, as well as the most important basic methods in the economic field in order to address the problem of unemployment at the global and national levels through introducing the tourism sector and sustainable development, as well as addressing the conceptual framework of the unemployment phenomenon with reference to the case of Algeria.

The results of the study concluded that tourism is a factor for regional expansion, because it leads to the development of economic activity and the creation of new jobs in poor and isolated areas and the establishment of tourism projects in them, in addition to the development and advancement of other activities in these areas, thus achieving regional balance and supporting the economy in general.

key words: Sustainable development, unemployment, tourism, sustainable tourism development.

Jel Classification Codes: Q01, J6, L83.

* المؤلف المراسل.

أصبحت السياحة من أهم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية نظرا لما يشهده النشاط السياحي من نمو وتطور كبيرين في الوقت الراهن، حيث تحتل موقعا مهما في اقتصاديات العديد من الدول المتقدمة والنامية، فهي تعد أحد الركائز في معظم اقتصادياتها نظرا لمساهمتها الفعالة في الدخل الوطني وفي مستوى الاستثمارات الوطنية والدولية في المناطق السياحية، وكذا العديد من الآثار على المستويين الجزئي والكلبي، ولعل كذلك من بين أهم المجالات التي تؤثر عليها السياحة هو مستوى التشغيل والبطالة في جميع المناطق السياحية عموما وفي المناطق السياحية الجزائرية بصفة خاصة، ولعل هذا أهم ما سنركز عليه في هذه الدراسة، ففي وقت أضحت فيه مشكلة البطالة تمثل عائقا تنمويا كبيرا في الكثير من دول العالم وأصبحت سببا في تهديد استقرار العديد من الأنظمة والحكومات في ظل المعدلات المتزايدة للنمو السكاني في هذه البلدان، خاصة وأن البطالة أصبحت ومنذ ما يزيد عن ربع قرن مشكلة هيكلية تمس كل الاقتصاديات، ومما أزم الوضع هو أن هناك نقص في الفكر الاقتصادي الراهن لفهم مشكلة البطالة وسبل الخروج منها .

ونظرا لارتباط السياحة بشكل أساسي بالبيئة فقد بدأ الاهتمام والتركيز على مبدأ الاستدامة في السياحة وذلك منذ ثمانينيات القرن الماضي، حيث لم يعد يقتصر المفهوم الجديد للسياحة المستدامة على المنظور الاقتصادي فحسب، بل أصبحت هناك استجابة لمقتضيات التنمية المستدامة بخصوص انعكاسات النشاط السياحي على البيئة الطبيعية والبشرية بما تتضمنه من حماية للبيئة الاجتماعية والثقافية ورعاية حقوق الأجيال المقبلة، ومن خلال نمو القطاع السياحي واستدامة وزيادة منافعه وتأثيراته على العديد من الظواهر وعلى رأسها البطالة، فإنه يمكن القول بأنه حان الوقت لتبني فكر الاستدامة واعتباره الفكر الأساسي لها وتبني مبادئ التنمية المستدامة في المجال السياحي، لهذا فالإشكالية المطروحة في هذا الصدد هي:

ما مدى مساهمة التنمية المستدامة في القطاع السياحي في مواجهة ظاهرة البطالة؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى المحاور الآتية:

المحور الأول: مفهوم السياحة والتنمية السياحية المستدامة.

المحور الثاني: مفاهيم أساسية حول البطالة.

المحور الثالث: دور التنمية السياحية المستدامة في معالجة ظاهرة البطالة – الإشارة إلى حالة الجزائر-

المحور الأول: مفهوم السياحة والتنمية السياحية المستدامة.

أولاً: مفاهيم أساسية حول السياحة:

تجسد السياحة نموذجا للعلاقات المختلفة بين شعوب العالم وحضاراتهم المتعددة وذلك لتبادل المعرفة والتقارب الفكري وإحلال التفاهم بين هذه الشعوب، كما أنها تعتبر كبوابة تساعد على الإطلاع الفكري والتنوع الحضاري والثقافي وحتى الاقتصادي، لهذا من الضروري اعتبارها كعنصر فعالا في التغيير الاجتماعي وتطوير العلاقات بين أفراد الجيل الواحد وحتى الأجيال القادمة.

1- ما هية السياحة: تعرف السياحة بأنها سفر الإنسان أو ترحاله أو قيامه برحلة للإقامة مؤقتا ولفترة محدودة في مكان آخر بعيد عن مكان إقامته الأصلي سواء في بلده أو في بلد أجنبي، بغرض الترويح الذهني و/أو الجسمي، وهي تتأثر بعدة عوامل

كالمواصلات، ودخل الفرد وثقافته ودرجة تحضره، الموقع، البيئة، وتوافر المعالم السياحية (محمد ابراهيم عراقي وفاروق عبد النبي عطا الله، صفحة 4).

كما أنها تمثل جميع أشكال السفر والإقامة للسكان غير المحليين، وانتقال الأفراد خارج الحدود السياسية للدولة التي يعيشون فيها مدة تزيد على أربع وعشرين ساعة وتقل عن عام واحد، على أن لا يكون الهدف من وراء ذلك الإقامة الدائمة أو العمل أو الدراسة أو مجرد العبور الدولية الأخرى (عثمان محمود غنيم وبنيتا نبيل سعد، 2003، الصفحات 22-23).

ومن جهة أخرى يمكن أن تكون السياحة عبارة عن استخدام محدد لوقت الفراغ ولكل أشكال الإستجمام، وأنها تشمل معظم أشكال السفر، وما هي إلا حركة مؤقتة للسكان أو للناس إلى مناطق معينة خارج مناطق سكنهم وإقامتهم الدائمة، بحيث تشمل جميع النشاطات التي تمارس في المناطق المستهدفة وكذلك جميع الخدمات والتسهيلات التي تم توفيرها لممارسة هذه النشاطات (عثمان محمود غنيم وبنيتا نبيل سعد، 2003، صفحة 23).

ويمكن أن تعرف السياحة على أنها تشمل أشكال السفر المرتبطة بالمهنة والعلاج والسياحة المهنية والسياحة النقاها، وكذلك كل أشكال السفر الحر الذي يهدف إلى الإستجمام والترفيه بالمفهوم العام (مثنى طه الحوري واسماعيل محمد علي الدباغ، 2001، صفحة 47).

وهي مجموعة من العلاقات المتبادلة التي تنشأ بين الشخص الذي يتواجد بصفة مؤقتة في مكان ما، وبين الأشخاص الذين يقيمون في هذا المكان، وهذه العلاقات والخدمات تكون ناجمة عن التغيير المؤقت والإرادي لمكان الإقامة دون أن يكون الباعث على ذلك أسباب العمل أو المهنة (ماهر عبد العزيز توفيق، 1997، صفحة 21، 23).

2- خصائص السياحة: تأسيسياً على التعاريف السابقة التي توضح بأن السياحة تشمل كافة الأنشطة التي تتعلق بصفة مباشرة أو غير مباشرة بتقديم مجموعة من الخدمات المختلفة للسياح، فإن هذه التعاريف تؤكد على خصائص السياحة التالية (سعيد محمد المصري، 2001، صفحة 46):

- ❖ أنها من أهم القطاعات الخدمية التي أصبحت تشكل مصدراً رئيسياً للدخل الوطني في الإقتصاديات الحديثة، لأنها تمثل منظومة متكاملة من الأنشطة المختلفة.
- ❖ نطاق المنافسة التي يتحرك فيه القطاع السياحي يمتد إلى خارج النطاق الإقليمي للدولة الواحدة، لهذا فهو أيضاً يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على البيئة العالمية.
- ❖ مقومات العرض السياحي تتميز بالندرة الشديدة والحساسية الشديدة للتغيرات التي تطرأ على قطاعات النشاط الإنساني الأخرى في المجتمع، سواء تعلق الأمر بالهبات الطبيعية التي تتمتع بها الدولة، الموروثات الحضارية القديمة والحديثة أو بالمكتسبات الحضارية المعاصرة من بني أساسية وخدمات تكميلية.
- ❖ إضافة إلى خصائص أخرى نذكر منها (أحمد ماهر وعبد السلام أبو قحف، 1999، صفحة 14):
- ❖ السوق المستهدف لقطاع السياحة هو سوق متنوع الخصائص والإنتماءات والأنماط السلوكية، لأنه يمتد من مواطني الدولة الواحدة إلى مواطني الدول الأخرى.
- ❖ كل فئات المجتمع تساهم في تشكيل الطابع أو الصورة المميزة لمزيج الخدمات السياحية المقدمة للسائح من طرف الدولة، لأنها كلها تشترك في تقديم الخدمات السياحية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- ❖ أثر هذا القطاع على القطاعات الأخرى يأخذ طابع تأثير المضاعف أي أن هذا الأثر يكون مركباً ومتوسعاً بصفة دائمة.

مساهمة التنمية السياحية المستدامة في مواجهة ظاهرة البطالة

❖ عدم إمكانية إحتكار المقومات السياحية في الكثير من الأحيان خاصة بالنسبة لبعض المقومات السياحية النادرة إضافة إلى صعوبة القيام بإنتاج سلع سياحية بديلة.

3- أنواع السياحة: يعد قطاع السياحة من أهم قطاعات النشاط الإنساني في الدولة الحديثة، وهناك عدة أنواع للسياحة طبقاً للمعايير التي تؤخذ في تصنيف السياح وفيما يلي نذكر أهمها :

أ- أنواع السياحة على أساس الموقع والحدود: هناك نوعان أساسيان هما: سياحة دولية (خارجية) وهناك سياحة داخلية (محلية) وهناك نوع آخر يعرف بالسياحة الإقليمية: كإقليم أميركا اللاتينية وشرق آسيا.

ب- أنواع السياحة على أساس فترة إقامة السائح وخصائص المنطقة السياحية: هناك سياحة دائمة: وهي سياحة تتم على مدار السنة (سياحة ثقافية، دينية) وهناك سياحة موسمية: تقتصر على فترة من السنة كالسياحة الصيفية أو الشتوية.

ج- أنواع السياحة على أساس مناطق الجذب السياحي: توجد ثلاثة أنواع هي:

- سياحة ثقافية: وتشمل هذه السياحة زيارة الأماكن التاريخية والمواقع الأثرية والدينية والمتاحف، وهذه السياحة غالباً ما تكون دائمة إذا ما توافرت الظروف المناخية الملائمة لحركة السياح وتنقلاتهم.

- سياحة طبيعية: وهي سياحة متعددة الوجوه (مناخية، نباتية، طبيعية، عامة) ومتنوعة الأغراض (ترويحية، علمية، إستشفائية) ولكن يعد المناخ عنصرها الأساسي ومحركها الفعال.

- سياحة اجتماعية: وهي سياحة متعددة الجوانب، فهي سياحة علاقات اجتماعية وسياحة ترويج وترفيه عن النفس وربما تكون سياحة المدن ضمن هذه السياحة.

د- أنواع السياحة على أساس الهدف: هناك سياحة ترويحية، وسياحة ثقافية، وسياحة علاجية، ودينية، ورياضية، وسياحة المؤتمرات، وسياحة رجال الأعمال.

هـ- أنواع السياحة على أساس التنظيم: هناك ثلاثة أنواع سياحة عائلية أو فردية وقد تكون جماعية (مجموعات سياحية).

و- أنواع السياحة على أساس أعمار السياح: هناك ثلاثة أنواع أيضاً هي: سياحة الشباب بين (16-30) سنة، وسياحة الناضجين بين (30-60) سنة، وسياحة كبار السن (المسنين) أي سياحة من تجاوز 60 سنة وسياحة هؤلاء تزداد أهميتها كلما ازداد الوعي الصحي وطال عمر الإنسان.

ز- أنواع السياحة حسب وسيلة النقل: هناك السياحة الجوية عن طريق الطيران، والسياحة البرية عن طريق السيارات والقطارات، والسياحة البحرية عن طريق السفن واليخوت، وهناك نوع جديد من السياحة يسمى سياحة الفضاء وهذه السياحة محصورة حق الآن ببعض الأشخاص القلائل جداً حيث تكلف الرحلة ملايين الدولارات.

ثانياً: مفاهيم أساسية حول التنمية السياحية المستدامة:

تعد التنمية السياحية المستدامة هي المحور الأساسي في إعادة التقويم لدور السياحة في المجتمع، لهذا سنتطرق

لمفهومها وأهدافها وأساليب تطبيقها:

1. مفهوم التنمية السياحية المستدامة: تعرف التنمية السياحية المستدامة والمتوازنة بأنها تنمية يبدأ تنفيذها بعد دراسة علمية كاملة في إطار التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل الدولة ككل أو داخل أي إقليم تتجمع فيه مقومات التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية وحضارية.

وعرفها الإتحاد الأوروبي للبيئة والمتنزهات القومية سنة 1993 التنمية السياحية المستدامة على أنها نشاط يحافظ على البيئة ويحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي ويرتقي بالبيئة المعمارية، كما تعرف على أنها التنمية التي تقابل وتشبع

إحتياجات السياح والمجتمعات الضيفة الحالية وضمان إستفادة الأجيال المستقبلية، كما أنها التنمية التي تدير الموارد بأسلوب يحقق الفوائد الإقتصادية والإجتماعية والجمالية مع الإبقاء على الوحدة الثقافية وإستمرارية العمليات الإيكولوجية والتنوع البيولوجي ومقومات الحياة الأساسية (محمد ابراهيم عراقي وفاروق عبد النبي عطا الله، صفحة 4). والجدول يوضح المقارنة بين التنمية السياحية المستدامة والسياحة التقليدية:

جدول رقم (1):مقارنة بين التنمية السياحية التقليدية والتنمية السياحية المستدامة

أوجه الإختلاف	التنمية السياحة التقليدية	التنمية السياحية المستدامة
من حيث الخصائص:	تنمية سريعة	تنمية تتم على مراحل
	قصيرة الأجل	طويلة الأجل
	ليس لها حدود	لها حدود وطاقة إستيعابية معينة
	سياحة الكم	سياحة الكيف
من حيث الإستراتيجيات:	إدارة عمليات التنمية من الخارج	إدارة عمليات التنمية من الداخل عن طريق السكان المحليين
	تخطيط جزئي لقطاعات منفصلة	تخطيط شامل ومتكامل
	التركيز على إنشاء البناءات	مراعاة الشروط البيئية في البناء وتخطيط الأرض
	برامج خطط لمشروعات	برامج خطط لمشروعات مبنية على مفهوم الإستدامة.

المصدر: محمد إبراهيم عراقي وفاروق عبد النبي عطا الله، التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية " دراسة تقييمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية" المعهد العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي - السيوف الإسكندرية، ص5.

2. مبادئ وأهداف التنمية السياحية المستدامة: إن الاهتمام المتزايد بالسياحة دفع إلى تعاظم دورها في التنمية من حيث تشجيع الاستثمار في إنشاء المشروعات السياحية في إطار الإعفاءات الضريبية على واردات السياحة، كما ستوفر فرصا مهمة لمساهمة الدول في إنشاء مشاريع البنى التحتية، خاصة في ظل مفهوم الإستدامة، وتتمثل مبادئ وأهداف التنمية السياحية المستدامة في النقاط التالية (محمد ابراهيم عراقي وفاروق عبد النبي عطا الله، الصفحات 5-6):

- ❖ حماية البيئة وزيادة التقدير والاهتمام بالموارد الطبيعية والموروثات الثقافية للمجتمعات.
- ❖ تلبية الإحتياجات الأساسية للعنصر البشري والإرتقاء بالمستويات المعيشية.
- ❖ تحقيق العدالة بين أفراد الجيل الواحد وبين الأجيال المختلفة من حيث الحق في الإستفادة من الموارد البيئية والدخول.
- ❖ خلق فرص جديدة للإستثمار وبالتالي خلق فرص عمل جديدة وتنوع الإقتصاد.
- ❖ زيادة مداخيل الدولة من خلال فرض الضرائب على مختلف النشاطات السياحية.
- ❖ تحسين البنى التحتية والخدمات العامة في المجتمعات المضيفة.
- ❖ الإرتقاء بمستوى تسهيلات الترفيه وإتاحتها للسياح والسكان المحليين على حد سواء.
- ❖ الإرتقاء بالوعي البيئي والقضايا البيئية لدى السياح والعاملين والمجتمعات المحلية.
- ❖ مشاركة المجتمعات المحلية في إتخاذ قرارات التنمية السياحية وبالتالي خلق تنمية سياحية مبنية على المجتمع.
- ❖ التشجيع على الاهتمام بتأثيرات السياحة على البيئة والمنظومة الثقافية للمقاصد السياحية .
- ❖ إيجاد معايير للمحاسبة البيئية والرقابة على التأثيرات السلبية على السياحة.
- ❖ الإستخدام الفعال للأرض وتخطيط المساحات الأرضية بما يتناسب مع البيئة المحيطة.

مساهمة التنمية السياحية المستدامة في مواجهة ظاهرة البطالة

3. أساليب تطبيق مبادئ ومعايير التنمية المستدامة: تعد التنمية السياحية أحد أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للدولة لما لها من قدرة على تحسين ميزان المدفوعات وتوفير فرص عمل وخلق فرص مدرة للدخل، فضلا عن المساهمة في تحسين أسلوب ونمط الحياة الاجتماعية والثقافية لجميع أفراد المجتمع.

حيث تشير الدراسات إلى أن نظريات وفلسفات التنمية السياحية المستدامة تظل على هيئة مسلمة إذا لم تتوفر لها مقومات أساسية عند تنفيذ مخططات التنمية السياحية، وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجه تطبيق التنمية السياحية المستدامة إلا أنه لا يوجد خلاف على أهمية تبني مبادئ الإستدامة لإدارة وحماية الموارد الطبيعية.

كما أنه من الضروري لإنجاح التنمية السياحية المستدامة في المستقبل تكييف الأجهزة والمنظمات القائمة على النشاط السياحي مع التغيير للأسلوب الذي يحقق الإستدامة للنشاط السياحي بمختلف أنواعه.

ويعتبر مفهوم أفضل ممارسة لإدارة بيئية بمثابة الأسلوب الأمثل للإستجابة للتغيير وما يتطلبه من إعادة هيكلة للعمليات المختلفة، كما أنه يعتبر الإطار الشامل الذي يقدم المعايير البيئية المختلفة التي من خلالها يتم تحقيق الجودة البيئية والإرتقاء بمستوى التخطيط والتنمية في المناطق السياحية، ويهدف مفهوم أفضل ممارسة لإدارة البيئة إلى (محمد ابراهيم عراقي وفاروق عبد النبي عطا الله، صفحة 6):

- ❖ الإستخدام الرشيد للموارد الطبيعية مثل الأرض، التربة، الطاقة والمياه وغيرها.
- ❖ العمل على خفض نسب التلوث بأشكاله المختلفة، الصلبة والسائلة والغازية.
- ❖ الحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال حماية النباتات والحيوانات والنظام الإيكولوجي.
- ❖ د-الإبقاء على التراث الثقافي بأشكاله المختلفة من عادات وتقاليد وتراث معماري وغيرها.
- ❖ المشاركة المحلية لكافة طوائف المجتمع في عمليات التنمية مع العمل على تكامل الثقافات المحلية.
- ❖ إستخدام العمالة والمنتجات المحلية.
- ❖ التقليل من المواد الكيماوية الملوثة للتربة.
- ❖ وضع سياسة تراعي الشروط البيئية في كافة مراحل التنمية السياحية.
- ❖ الأخذ بعين الاعتبار شكاوي السائحين.

المحور الثاني: مفاهيم أساسية حول البطالة:

أولاً: مفهوم البطالة وقياسها:

تنطوي كلمة البطالة أو العطالة على عدة مشاكل اجتماعية واقتصادية ذات اثر فعال في إحداث هذه المشكلة الكبيرة، حيث يعرف العاطل عن العمل، حسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية، على أنه "كل قادر على العمل، وراغب فيه، وباحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد" (محمد جلال مراد، صفحة 5)، وهناك العديد من التعاريف المستخدمة في تعريف البطالة لآبد من دراستها وتوضيحها: (صطوف الشيخ حسين، صفحة 16،8)

1- المفهوم العملي للبطالة: تعرف البطالة وفقا لهذا المفهوم بأنها " الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداما كاملا أو أمثلا ومن ثم يكون الناتج القومي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل مما يؤدي إلى تدني مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه" ومن هذا يمكن التمييز بين بعدين للبطالة. البعد الأول ويتمثل في عدم الاستخدام الكامل للقوة العاملة المتاحة حيث انه يشمل كلا من البطالة السافرة والبطالة الجزئية، أما البعد الثاني فيتمثل في الاستخدام غير الأمثل للقوة العاملة، مما يترتب عليه أن تكون الإنتاجية المتوسطة للفرد أقل مما يجب أن تكون،

ومن ثم فإن هذا النوع من البطالة يتحقق عندما تكون إنتاجية الفرد منخفضة عن الإنتاجية المتوسطة المتعارف عليها وتعد ظاهرة البطالة المقنعة المثال الواضح على ذلك.

2- المفهوم الرسمي للبطالة: تتمثل البطالة في الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المطلوب في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، عند مستويات الأجور السائدة، ومن ثم فإن حجم البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة والمعروضة عند مستوى معين من الأجور.

وبالرغم من عدم وجود تعريف رسمي للبطالة متفق عليه، إلا إنه يمكن القول بصفة عامة، إن البطالة تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع قادرين على العمل ومؤهلين له - بالنوع والمستوى المطلوبين - وراغبين فيه، وباحثين عنه، وموافقين بالولوج فيه في ظل الأجور السائدة ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة.

ويلاحظ من هذا التعريف، وهو متفق عليه دولياً، أنه حتى يعتبر الفرد عاطلاً يجب أن تنطبق عليه ثلاث معايير معاً، يمكن إبرازها على الشكل التالي:

❖ أن يكون الفرد قادر على العمل: ويدخل تحت هذا المعيار الأفراد الذين تتجاوز أعمارهم السن المحددة لقياس السكان الناشطين اقتصادياً ولا يعملون سواء أكان ذلك مقابل أجر أم لحسابهم الخاص.

❖ أن يكون الفرد متاحاً للعمل: ويتضمن هذا المعيار الأفراد الذين يرغبون في العمل ومستعدون له بأجر أو لحسابهم الخاص خلال فترة البحث.

❖ أن يكون الفرد باحثاً عن عمل: ويقوم هذا المعيار على أن يكون الفرد قد اتخذ خطوات جادة للبحث عن عمل بأجر أو لحسابه الخاص.

والجدير ذكره هنا بان هذا التعريف وضع لاستخدامه في الدول الصناعية وفي أمريكا الشمالية وأوربة، لكنه يستخدم اليوم كطريقة معيارية لقياس البطالة في معظم بلدان العالم.

وتقاس البطالة بحساب معدل البطالة، وهو يساوي نسبة الأفراد العاطلين عن العمل إلى قوة العمل المتاحة، ومصدر البيانات في حساب هذا المعدل هي التعدادات السكانية التي تقوم بها الأجهزة الإحصائية والمسوحات الإحصائية التي تعدها مكاتب إحصاءات العمل" (محمد جلال مراد، صفحة 5)

3- حساب معدل البطالة: يعتبر مؤشر البطالة مؤشراً اقتصادياً ذو دلالة وأهمية خاصة لأنه يدل على مدى تفشي البطالة بين الأشخاص الراغبين في العمل والقادرين عليه والباحثين عنه. وعلى اعتبار أن البطالة هي جزء من قوة العمل التي لا تعمل وبجالة بحث عن عمل بما فيهم من ترك وظيفته أو فقدتها فإنه يمكن تعريف معدل البطالة على أنه "النسبة بين عدد العاطلين عن العمل ومجموع أفراد القوى العاملة في البلد (صطوف الشيخ حسين، صفحة 16)".

ثانياً: -النظريات الاقتصادية المستخدمة في تفسير البطالة:

(صطوف الشيخ حسين، صفحة 16) ينظر الفكر الاقتصادي بمختلف مدارس إلى سوق العمل والبطالة من وجهات نظر متعددة. تتضمن نظريات متباينة لسوق العمل والبطالة، فبينما تعترف النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية بالبطالة الاختيارية والاحتكاكية فقط نجد أن النظرية الكينزية تقر بوجود نوعين من البطالة هما البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية - التي ترجع في رأيها إلى قصور الطلب الكلي على السلع والخدمات، وفيما يلي عرض لتلك النظريات:

1- النظرية الكلاسيكية: تقوم النظرية الكلاسيكية على عدد من الافتراضات الأساسية، أهمها سيادة ظروف المنافسة الكاملة في كافة الأسواق ومرونة الأجور والأسعار. ويؤمن الفكر الكلاسيكي بسيادة ظروف التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج كافة،

مساهمة التنمية السياحية المستدامة في مواجهة ظاهرة البطالة

بما فيها عناصر العمل. ولم يهتم الاقتصاديون الكلاسيك بدراسة موضوع البطالة، وإنما انصب اهتمامهم الأساسي على كيفية تحقيق التراكم الرأسمالي في الأجل الطويل بوصفه المحدد الأساسي لمستوى أداء النشاط الاقتصادي والنمو فيه. وعليه فإن المدرسة الكلاسيكية لا تعترف بوجود بطالة إجبارية، وإن وجدت البطالة فإنها إما أن تكون بطالة اختيارية؛ نظرا لرفض المتعطلين العمل بالأجر السائد في السوق، أو بطالة احتكاكية؛ تلك التي تتواجد نتيجة لانتقال العمال من وظيفة إلى أخرى. بناء على ذلك فإنه وفقا للفكر الكلاسيكي، ليست هناك ضرورة لتدخل الحكومة باتخاذ سياسات لمعالجة مشكلة البطالة؛ إذ أن وجود البطالة الإجبارية هو وجود مؤقت سرعان ما يترتب عليه تخفيض الأجور الحقيقية؛ مما يترتب عليه حدوث التوازن تلقائيا عند مستوى العمالة الكاملة. وبذلك يلقي الاقتصاديون الكلاسيك بمسؤولية وجود البطالة لفترات طويلة على عاتق العمال.

2- النظرية النيوكلاسيكية: يعد النيوكلاسيك امتدادا للفكر الكلاسيكي، ولذا فإنهم يؤمنون بالحرية الاقتصادية، وسيادة ظروف التوظيف الكامل تأسيسا على "قانون ساي للأسواق" الذي ينص على: "أن كل عرض يخلق الطلب عليه" وبالتالي، ومن هذا المنطق، فإن زيادة عرض سلعة ما - مع بقاء العوامل الأخرى على حالها - من شأنه أن يخفض من سعرها؛ مما يترتب عليه تمدد الكمية المطلوبة منها حتى تستوعب هذه الزيادة في العرض. وبالمثل، فإن زيادة عرض العمل ينتج عنه بطالة في سوق العمل؛ مما يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي، ومن ثم تتمدد الكمية المطلوبة من العمل حتى تستوعب البطالة وتحقق العمالة الكاملة، وطبقا لذلك، فإن التوازن على المستوى الكلي يتحقق دائما بتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي في كافة الأسواق.

وقد يحدث اختلال بين هيكل الإنتاج) العرض الكلي (وهيكل الإنفاق) الطلب الكلي، إلا أن تغيرات الأسعار سواء كانت في أسواق السلع أم في أسواق خدمات عوامل الإنتاج - التي تحدث من خلال تفاعل قوى السوق - كافية بتصحيح هذا الاختلال بما فيه اختلال سوق العمل. ولذا، أوصى النيوكلاسيك بضرورة توافر مرونة الأجور - خاصة في الاتجاه النزولي كشرط أساسي لتحقيق هدف العمالة الكاملة، ومن ثم اختفاء البطالة الإجبارية.

وعليه فإنه وفقا للفكر النيوكلاسيكي فإن مرونة الأجور والأسعار تضمن العمالة الكاملة دائما في سوق العمل، وأي اختلال يصحح تلقائيا من خلال تغير الأجور، وسرعان ما تختفي البطالة الإجبارية إن وجدت، ووفقا لهذا الفكر؛ فإن وجود البطالة واستمرارها ينطبق على البطالة الاختيارية، وبمعنى آخر يمكن لكل الأفراد الراغبين في العمل عند مستويات الأجور التوازنية أن يجدوا عملا، وقد ظل هذا الفكر مسيطرا على الفكر الاقتصادي لفترة طويلة من الزمن، ولكنه انهار في ظل أحداث الكساد العالمي.

3- النظرية الكينزية: ترتب على أزمة الكساد العالمي الكبير انتشار البطالة على نطاق كبير، وأضحى من غير المعقول أن يكون معدل البطالة - المرتفع جدا خلال تلك الفترة - اختياريا، ومن ثم، كيف يمكن لأعضاء المدرسة الكلاسيكية أو النيوكلاسيكية أن يوفقوا بين إنكارهم للبطالة الإجبارية وبين الحقيقة التي لا يمكن إنكارها التي تتمثل في وجود أعداد كبيرة جدا من العاطلين يرغبون في العمل وقادرين عليه، ولا يجدون إليه سبيلا؟ وقد أرجع كينز ذلك إلى أن سوق العمل قد تتعرض - أساسا - لبعض التشوهات بسبب وجود النقابات العمالية، التي حالت دون حرية انخفاض الأجور إلى مستوياتها التنافسية، فوفقا لكينز لا يملك العامل سوى قوة عمله كمصدر للحصول على الدخل، ويكون عرض العمل لانهائي المرونة طالما كان العامل عاطلا وذلك وفقا لكينز، ومن ثم؛ فإن مستوى التوظيف لا يتوقف على جانب العرض بل على جانب

الطلب أيضا، وبذلك ينفي كينز مسؤولية العمال عن البطالة ويلقها على رجال الأعمال الذين يتحكمون في جانب الطلب، وبالتالي يقرر أن حجم التوظيف يتحدد عن طريق الطلب الكلي الفعال.

ومما سبق، نستنتج أن كينز له الفضل في توضيح مفهوم البطالة الإجبارية الناتجة عن قصور الطلب الكلي الفعال، ولذا تسمى البطالة الإجبارية وفقا لهذا التحليل أحيانا بطالة قصور الطلب، فضلا عن أن النظام الرأسمالي لا يملك الآليات الذاتية التي تضمن تحقيق التوازن عند مستوى التوظيف الكامل. ومن ثم يصبح التوازن المقترن بمستوى أقل من التوظيف الكامل هو حالة أكثر واقعية، ولا يتحقق التوازن عند مستوى التوظيف الكامل إلا بمحض الصدفة. ولذا، فقد نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف علاج القصور في الطلب الكلي لعلاج البطالة الإجبارية وذلك باستخدام السياسات المالية التوسعية.

المحور الثالث: دور التنمية السياحية المستدامة في معالجة ظاهرة البطالة – الإشارة إلى حالة الجزائر-

أولا: أهمية السياحة على مستوى العالم

لقد أصبحت السياحة من أهم صناعات العالم، فهي تلعب دورا كبيرا في الاقتصاد العالمي، فلقد تنامت وازدهرت، حتى أصبحت الآن غذاء الروح وصناعة العصور والمستقبل، وخاصة في ظل مفهوم التنمية المستدامة، حيث أصبحت السياحة الصناعة التي لا حدود لتطورها والأكثر حضارة والأقل تلويثا للبيئة.

وتلعب السياحة دورا هاما في التنمية المستدامة، على اعتبار أنها تبرر عمليات المحافظة على التوازن الثقافي في المواقع السياحية، وتحافظ على عناصر الجذب السياحي من حيث:

1. الأهمية البيئية والعمرانية: تساعد السياحة على تحقيق إستغلال أمثل للموارد الطبيعية وتدفع للمحافظة عليها وعدم إساءة إستخدامها، على اعتبار أنها ثروة وطنية، كذلك تدفع النشاطات السياحية على تنظيم وتخطيط وتحديث إستخدامات الأرض بالشكل الذي يحقق أقصى منفعة مع الإهتمام بالبيئة وبالبعد الجمالي للمعطيات، سواء كانت طبيعية أم من صنع الإنسان، وتبرز هذه الأهمية خاصة من خلال (www.algeriantourism.com/articles, 2010):

❖ المحافظة على المعطيات العمرانية: تساعد السياحة في تبرير تكاليف عمليات الحفاظ على المواقع الطبيعية الهامة، كتطوير العمليات الطبيعية وإنشاء الحدائق الوطنية والإقليمية، والبنائيات ذات الطابع الجمالي وذلك لكونها عناصر جاذبة للسياح.

❖ تحسين نوعية البيئة: توفر السياحة الحوافز لتنظيف البيئة من خلال مراقبة الهواء، الماء، التلوث، الضجيج، معالجة النفايات، كما تساهم السياحة في تحسين الصورة الجمالية للبيئة من خلال برامج تنسيق المواقع، والتصاميم الإنشائية المناسبة، إستخدام اللوحات التوجيهية وصيانة المباني.

2. الأهمية الإجتماعية والثقافية: بالإضافة إلى أنه من خلال السياحة يمكن تعلم ثقافة مختلف المناطق، وبالتالي يزداد التفاهم المشترك والإحترام وتلاقي القيم والعادات قبولا من الجانبين وتخلق روح الوحدة بين المجتمعات، وتقريب المسافات الثقافية بينهم، إضافة إلى أن السياحة تمكن من معرفة ماضي الشعوب وتاريخها وحماية التراث التاريخي والحضاري للشعوب مما يزيد من حركة الإتصال والتواصل فيما بينها، مما قد يؤدي لتطوير السياحة المحلية في الكثير من دول العالم، كما توفر السياحة الحوافز وتساعد على دفع تكاليف المحافظة على المواقع الأثرية والتاريخية، والتي إذا لم يتم الحفاظ عليها ستعرض للدمار والتدهور، وبالتالي إلى ضياع التراث التاريخي للمنطقة، إضافة إلى ما يلي

(Ministère du tourisme, horizon 2010, p. 8)

مساهمة التنمية السياحية المستدامة في مواجهة ظاهرة البطالة

- ❖ المحافظة على الموروثات التاريخية والثقافية والأنماط المعمارية المعاصرة المميزة.
 - ❖ إحياء الفنون والمناسبات التقليدية والصناعات التقليدية وبعض مظاهر الحياة المحلية.
 - ❖ تساعد العائدات السياحية مختلف المتاحف والمرافق الثقافية المختلفة مثل المسارح، كذلك تنظيم المهرجانات والمناسبات الثقافية كونها عناصر جذب للسياحة الداخلية والخارجية.
 - ❖ دعم التبادل الثقافي بين المجتمعات (السياح والسكان).
3. الأهمية الاقتصادية: للسياحة العديد من الآثار الإقتصادية الأخرى والتي من ضمنها ما يلي (www.algeriantourism.com/articles., 2010):
- ❖ تحقيق الرواج الإقتصادي: إن المبالغ التي تدخل قطاع السياحة تدور في حركة الإقتصاد الوطني، فالإستثمار في القطاع السياحي يؤدي في كل الأحوال إلى زيادة العمالة التي بدورها تتحصل على رواتبها والتي تمثل قدرة شرائية جديدة، كما أن الأموال التي تدخل للدولة من السياحة تستخدم في غالب الأحيان لتنمية هذا القطاع، وبالتالي تدخل ضمن الدورة الإقتصادية للدولة.
 - ❖ إضافة إلى أن الضرائب والرسوم المفروضة على هذه البضائع والخدمات المستوردة وكذا المدخول من إعادة بيع المنتج السياحي إلى المستهلكين وأصحاب الأعمال، تؤدي إلى دورات جديدة من الشراء والإنفاق داخل الدولة، وبالتالي تؤدي إلى مضاعفة الدخل السياحي.
 - ❖ تسويق بعض السلع: غالبا ما يقدم السياح عند زيارة بلد ما على شراء سلع تذكارية أو سلع تشتهر بها تلك الدول المستقبلية، وطبيعة هذا الإنفاق على هذه السلع يعد بمثابة تصدير لمنتجات وطنية دون الحاجة إلى شحن أو تسويق خارجي، فكلما زاد عدد السياح القادمين من الخارج كلما زادت الصادرات.
 - ❖ تنمية المرافق الأساسية والبنى التحتية: تحتاج السياحة حتى تؤدي مهمتها على أكمل وجه، إلى بنى تحتية متنوعة كالطرق ومشروعات صرف المياه، ومياه الشرب، وسائل النقل، بالإضافة إلى مطارات وموانئ مناسبة، إضافة إلى التطوير العمراني للمناطق الرئيسية من أجل الجذب السياحي.
 - ❖ وبالتالي فإن زيادة الحركة السياحية تتطلب تطوير خدمات النقل وخدمات البنية التحتية الأخرى خصوصا مصادر المياه وشبكة الصرف الصحي وأنظمة التخلص من النفايات والإتصالات، من أجل تلبية حاجات قطاع السياحة.
 - ❖ زيادة الإستثمار الوطني والأجنبي: تتضمن السياحة مجالات مختلفة للإستثمارات مثل بناء الفنادق، المطاعم، الملاهي، مراكز الرياضة، القرى السياحية، شركات السياحة ووكالات السفر ووسائل النقل، وبالتالي ترتفع الإستثمارات في هذا المجال، كما تؤدي السياحة إلى دعم الأنشطة الإقتصادية الأخرى في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات وذلك من خلال زيادة الطلب على المنتجات الزراعية والصناعية والإستثمارات فيها، وتأسيسا لما سبق يمكن تأشير أهمية تنمية الصناعة السياحية من خلال (www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar، 2013):
- تحسين ميزان المدفوعات: وذلك من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار في المشاريع السياحية وكذلك من خلال الاستخدامات الجيدة للموارد الطبيعية وما ستحققه السياحة من موارد نتيجة إيجاد علاقات اقتصادية بينها وبين القطاعات الأخرى في الدولة، متزامنا مع ما تحصل عليه الدولة من منافع اقتصادية حيث من الإيرادات المتحققة من العملات الصعبة الناجمة عن الطلب السياحي للسياحة الخارجية وكذلك الداخلية مما يسهم في زيادة الناتج القومي للدولة بشكل مباشر وغير مباشر وبالتالي المساهمة في عملية البناء الاقتصادي فضلا عما تحققه هذه الصناعة من انتعاش شرائح واسعة من المجتمع.

- توفير فرص عمل وحل مشكلة البطالة: ذلك أن التوسع في صناعة السياحة والمشروعات المرتبطة بها يساهم في توفير فرص عمل جديدة مما يخفف من البطالة وبالتالي يؤدي ذلك إلى ارتفاع مستوى الدخل والرفاهية للمجتمع وزيادة معدل نمو إنفاق السياح والتأثير المباشر للسياحة في توفير فرص عمل يكون أولا من القطاع السياحي للقطاعات المرتبطة به. وهذا ما سنركز عليه في هذه الدراسة، وقد شهد العالم تطورا كبيرا لعدد السياح من جهة، وللأموال التي ينفقونها في رحلاتهم من جهة أخرى، خلال السنوات والعقود المتلاحقة من الزمن، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (2): تطور عدد السياح في العالم وإنفاقهم:

السنوات	عدد السياح (مليون سائح)	الإنفاق (مليار دولار)
1950	25	2
1960	69	7
1970	166	18
1980	286	105
1990	459	267
2000	698	560
2010	1018	1550
2020	1600	2000
2030	2190	2500

المصدر: (منشورات المنظمة العالمية للسياحة).

يبين الجدول السابق، التطور المتزايد لعدد السياح على مدى سبعة عقود من الزمن حيث كان عددهم سنة 1950 يقدر بـ 25 مليون سائح، ليرتفع إلى حوالي 1.018 مليون سائح سنة 2010، ليرشح إرتفاعهم مرة أخرى بنسبة 57.17% في سنة 2022 ليصل عددهم إلى حوالي 2190 مليون سائح.

ومن جهة أخرى كذلك، نلاحظ أن الأموال التي ينفقها السياح في رحلاتهم متزايدة، حيث قدرت بـ 2 مليار سنة 1950، ثم تضاعفت بشكل كبير إلى 1.550 مليار سنة 2010، كما يتوقع أن يرتفع هذا المبلغ إلى حوالي 2.500 مليار دولار سنة 2022، وذلك بنسبة نمو تقدر بـ 29.03%.

إن التطور الكبير الذي طرأ على أعداد السياح وإنفاقهم حتى غدت السياحة الصناعة الأولى في العالم قد شملت جميع البلدان، وبالدرجة الأولى الدول الصناعية المتطورة كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، حيث أصبح يعمل في قطاع السياحة ما يوازي أعداد العاملين في الصناعات الخمس التي تليها (الإلكترونيات، والكهرباء، والحديد والصلب، والنسيج، والسيارات)، كما أصبح عدد العاملين في القطاع السياحي بصورة مباشرة أو غير مباشرة، حوالي 11% من القوى العاملة في العالم، وأصبحت تلعب دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ إن كل شخص يعمل مباشرة في قطاع السياحة يشكل فرص عمل جديدة لتشغيل أشخاص بصورة غير مباشرة للقطاعات الأخرى (حسب المنظمة العالمية للسياحة).

ثانياً: أهمية السياحة على مستوى الجزائر

تمثل السياحة في الجزائر قطاعاً اقتصادياً رئيسياً لخدمة الإقتصاد والمجتمع لهذا يعد تحديد أهداف وغايات للتنمية السياحية أمراً ضرورياً، لأنها تحدد مسار السياحة، حيث يدور إعداد الخطة الإستراتيجية للتنمية السياحية حول هدفين أساسيين إما زيادة إيرادات عملية التنمية السياحية لأقصى حد، أو تقليل الآثار البيئية والاجتماعية والثقافية لأدنى حد.

مساهمة التنمية السياحية المستدامة في مواجهة ظاهرة البطالة

عثمان محمود غنيم وبنيتا نبيل سعد، 2003، صفحة 94). فالجزائر حددت جملة أهداف (آفاق استشرافية للجزائر)، من أجل رفع مستوى السياحة، وتفادي قدر الإمكان الأزمات الممكنة وبالتالي تحقيق تنمية مستدامة لها، ومن ثم الدخول في السوق العالمية وتحسين السياحة الداخلية، وقد سطرت لذلك مجموعة الأهداف النوعية الضرورية لدفع عجلة النمو السياحي ومن ثم النمو الإقتصادي وهي في العناصر التالية (2010، www.algeriantourism.com/articles):

- ❖ ترمين الطاقات الطبيعية والثقافية والحضارية والدينية لجعلها مناسبة لجلب السياح، وبالتالي إدخال العملة الصعبة.
- ❖ مشاركة السياحة في حل أزمة البطالة، ورفع المستوى المهني للموارد البشرية التي يشغلها القطاع السياحي.
- ❖ المشاركة في التنمية والتوازن الجهوي بين مختلف المناطق الجزائرية.
- ❖ المحافظة على المحيط من التلوث ومحاولة تحسينه.
- ❖ تحسين أداء القطاع السياحي بمختلف الطرق.
- ❖ تحسين نوعية الخدمات السياحية المقدمة للسياح والإرتقاء بها إلى مستوى المنافسة الدولية.
- ❖ إعادة بناء الطابع أو الصورة السياحية الجزائرية في الخارج وإدخال المنتجات السياحية في الدائرة التجارية الدولية. ح- تلبية الحاجات المتزايدة بإستمرار للجزائريين الراغبين في السياحة بأنواعها.
- ❖ تحسين الوظائف الإقتصادية والتجارية والمالية لقطاع السياحة.
- ❖ تحسين وضعية ميزان المدفوعات وزيادة القيمة المضافة: تعمل السياحة على تحسين ميزان المدفوعات بالنسبة للدول المستقبلية للسياح من خلال ما تضحخه من عائدات سواء على شكل إستثمارات أو ضرائب أو رسوم، فعندما تكون مداخل العملة الصعبة أكبر من أو تساوي نسبة خروج العملات الأجنبية، فإن رصيد هذا الميزان يكون عاملاً لتوازن ميزان المدفوعات على مستوى الإقتصاد الوطني وتكون له مساهمة فعالة في الدخل الوطني إضافة إلى أن جميع المنافع السابقة الذكر تؤدي إلى تحقيق زيادة ملموسة في القيمة المضافة، والتي بدورها تؤدي لزيادة في الناتج الوطني للدولة (منى لخساف، 2003، صفحة 13).

ثالثاً: مخطط التهيئة السياحية لأفاق 2025 في الجزائر (في إطار التنمية لمستدامة)

(سماعيني نسبية، 2014/2013، صفحة 130، 132) يعتبر المخطط الوطني للهيئة السياحية 2025 الإطار المرجعي والاستراتيجي الذي تتجسد من خلاله سياسة وإرادة الدولة الجزائرية لتطوير القطاع السياحي والنهوض به من أجل الوصول إلى مصاف الدول السياحية المجاورة وحتى الكبرى وهذا على المدى القريب 2008، المدى المتوسط 2015، والمدى البعيد 2025.

تم إعداد هذا المخطط انطلاقاً من عدة أبحاث ومشاركات وتحقيقات ودراسات ومشاورات مع متعاملين وطنيين محليين وعموميين وخواص، وتعلن الدولة الجزائرية من خلال نظرتها للتنمية السياحية الوطنية في إطار التنمية المستدامة من أجل النهوض بالقطاع السياحي وجعل الجزائر بلداً مستقبلاً للسواح.

ويعتبر هذا المخطط جزءاً من المخطط الوطني لهيئة الإقليم لأفاق 2025 الذي يظهر برنامج عمل الدولة في إطار التنمية المستدامة لضمان التوازن الثلاثي للعدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية والدعم التكنولوجي على مستوى كل مناطق التراب الوطني ل 20 سنة القادمة.

ويهدف هذا المخطط إلى تحقيق خمسة غايات وهي:

- ❖ جعل السياحة محرك من محركات النمو الاقتصادي وقطاعا مدرا للمداخيل كبديل لقطاع المحروقات ، وذلك من خلال تنظيم وتطوير العرض السياحي باتجاه السوق الوطنية والدولية وجعل الجزائر مركز جذب سياحي أوروبومتوسطي، بالإضافة إلى فتح مناصب عمل جديدة من خلال هذا القطاع ومساهمته في تحسين التوازنات الاقتصادية الكبرى.
- ❖ يهدف أيضا هذا المخطط من خلال تنمية وتطوير القطاع السياحي إلى تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة مثل قطاع الفلاحة، البناء والأشغال العمومية ، الصناعة، الصناعة التقليدية، القطاعات الخدمية الأخرى.
- ❖ كما يرمي إلى التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة من أجل تحقيق تنمية مستدامة.
- ❖ يسعى كذلك إلى تثمين التراث التاريخي والثقافي والشعائري لأنها تغير من مكونات وعناصر المنتج السياحي التي تجذب العديد من السياح وتخلق التميز بين المناطق مما تستوجب ضرورة حماية هذا التراث والمحافظة عليه.
- ❖ التحسن الدائم لصورة الجزائر: حيث يتم تحسين وتطوير هذه الصورة على مستوى المتعاملين الاقتصاديين وكذلك السائح الأجنبي وإعطائه كل الضمانات فيما يخص الجوانب الأمنية وكذا توفير كل متطلبات وحاجات السائح بالإضافة إلى تقديم امتيازات للمستثمرين الوطنيين والأجانب (وزارة السياحة البيئة وتهيئة الإقليم ، صفحة 3).
- ❖ التطوير المتوازن للمنشآت والهياكل السياحية والاستغلال العقلاني لها والحفاظ على مناطق التوسع والمواقع السياحية.
- ❖ إدماج الأنشطة السياحية في آليات وأدوات تهيئة الإقليم والتهيئة الحضرية. ويتم تحقيق هذه الأهداف في إطار المحافظة على الموروث الثقافي والتهيئة الحضرية.
- ❖ تثمين الموارد البشرية والتي تعتبر ركيزة أساسية لتحقيق التطوير السياحي وعلى هذا الأساس، فإن الدولة تشجع:
 - إدماج المهن السياحية في برامج التكوين المهني.
 - إنشاء مؤسسات جديدة لتكوين في فروع متعددة للسياحة.
 - إنشاء مؤسسات خاصة للتكوين في السياحة.
 - التحضير لبيكالوريا مهنية في السياحة.
 - فتح تخصصات لاقتصاد السياحة في الجامعات.

الخاتمة:

في الأخير يمكننا القول أن السياحة ظاهرة إنسانية ونشاط إقتصادي- إجتماعي يمثل قوى فاعلة ومؤثرة في حياة المجتمعات، حيث أنها أصبحت تحتل حيزا لا يستهان به في حياة الأفراد والدولة ككل على حد سواء، وهي مثل أي نشاط إقتصادي وإنساني آخر لها آثارها ونتائجها الإيجابية والسلبية، لذلك كانت الحاجة ماسة وملحة لتخطيط وتفعيل هذا القطاع من أجل ضمان تحقيق أقصى منفعة ممكنة منه.

فالسياحة لها أهمية خاصة تستمد من تأثيرها على بنيان وأداء الإقتصاد الوطني، ويمكن النظر إليها على أنها نشاط ديناميكي ذو تأثير متبادل وفعال يشمل جميع الأنشطة الإقتصادية في الدولة وخارجها، فهي تتأثر وتؤثر على نشاط الإنتاج، الإستهلاك، الرحلات، الإتصالات، الموانئ، الفنادق، البنوك، عمليات التجارة الداخلية والخارجية... الخ. بالإضافة إلى أن توزيع المشاريع السياحية على المناطق السياحية المختلفة يعمل على تطويرها وتحسين مستويات المعيشة فيها.

وبالتالي تعتبر السياحة كعامل للتوسع الجهوي خاصة، لأنها تؤدي إلى تطور النشاط الإقتصادي وخلق مناصب شغل جديدة في مناطق فقيرة ومعزولة وإنشاء مشاريع سياحية فيها، إضافة إلى تطوير نشاطات أخرى بهذه المناطق والنهوض بها، وبالتالي تحقيق التوازن الجهوي ودعم الإقتصاد بشكل عام .

مساهمة التنمية السياحية المستدامة في مواجهة ظاهرة البطالة

- في ظل الأوضاع والمشاكل التي يعاني منها قطاع السياحة وفي إطار تتصف بها مقومات النهوض بالصناعة السياحية لما يدره هذا القطاع من فرص مدرة للدخل وحل مشكلة البطالة والارتقاء بواقع الاقتصاد يمكن تأشير عدد من التوصيات التي يمكن من خلالها تقريب خطط التنمية وعملياتها من صفة الإستدامة التي ينبغي أن تتصف بها، والتي من أهمها:
- ✓ الإهتمام بحماية البيئة الطبيعية وتنمية مواردها وذلك من خلال التنسيق بين وزارة السياحة ووزارة البيئة للحفاظ على الموروث الحضاري (من آثار ومتاحف ومواقع سياحية أثرية ودينية)، لما تشكله الطبيعة من أهمية باعتبارها أحد عناصر البيئة ووجوب حمايتها وتنميتها.
 - ✓ ضرورة إدخال التعديلات على التنظيم السياحي لكي يصبح تنظيم وزارة السياحة والآثار والهيئات والدوائر التابعة لها في المحافظات أو الأقاليم تنظيما عضويا يعمل كنظام ذي اتجاه تسويقي قادر على مواكبة التطور السريع في العلاقات السياحية الدولية ويقتضي ذلك اختيار العناصر الكفوءة والقوى البشرية المدربة والمتخصصة.
 - ✓ ضرورة رصد المخصصات المالية اللازمة للشروع في النهوض بواقع السياحة في الخطط والبرامج الإنمائية وتطويرها ومن خلال اجراء مسح دقيق وشامل حول الإمكانيات السياحية وضمان مشاركة الخبرات الوطنية والأجنبية بهذا الشأن فضلا عن دعم الإمكانيات المادية للبيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات لكي يمكنها من تطوير المناطق الأثرية القائمة الى المستوى اللائق حضاريا وزيادة عدد المتاحف الأثرية الإقليمية والتوسع في أعمال التنقيب والصيانة والترميم في المناطق الأثرية الجديدة والتاريخية القائمة والكشف عن المزيد منها وتوسيع حجم الخدمات السياحية وتعميق مساهمتها في إثراء السياحة في البلاد.

المراجع:

1. Ministère du tourisme. (2013). plan d'action pour le développement durable du tourisme en Algérie.
2. Ministère du tourisme. (horizon 2010). Plan d'action pour le développement durable du tourisme en Algérie.
3. www.algeriantourism.com/articles., . (2010, 04 11).
4. www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar . (2013).
5. أحمد ماهر وعبد السلام أبو قحف. (1999). تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية (الإصدار ط 2). الإسكندرية - مصر: المكتب العربي.
6. آفاق استشرافية للجزائر. (بلا تاريخ).
7. توقعات برنامج وزارة السياحة لتنمية قطاع السياحة. (بلا تاريخ).
8. حسب المنظمة العالمية للسياحة. (بلا تاريخ).
9. سعيد محمد المصري. (2001). إدارة وتسويق الأنشطة. الاسكندرية - مصر: الدار الجامعية.
10. سماعيني نسبية. (2014/2013). دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر. وهران: جامعو وهران.
11. صطوف الشيخ حسين. (بلا تاريخ). البطالة في سوريا 1994-2004 .
12. عثمان محمود غنيم وبنيتا نبيل سعد. (2003). التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل (الإصدار ط 2). دار صفاء للنشر والتوزيع.
13. ماهر عبد العزيز توفيق. (1997). صناعة السياحة. عمان - الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
14. منى طه الحوري واسماعيل محمد علي الدباغ. (2001). مبادئ السفر والسياحة (الإصدار ط 1). عمان-الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
15. محمد ابراهيم عراقى وفاروق عبد النبي عطا الله. (بلا تاريخ). التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية -دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الاسكندرية- السيواف الاسكندرية: المعهد العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي.
16. محمد جلال مراد. (بلا تاريخ). البطالة والسياسات الاقتصادية. سوريا: جمعية العلوم الاقتصادية السورية.
17. منشورات المنظمة العالمية للسياحة. (بلا تاريخ). 07.
18. منى لخساف. (2003). دراسة مقارنة للتجربة السياحية في الجزائر مع بعض البلدان المتوسطية. الجزائر: جامعة الجزائر.
19. وزارة السياحة البيئة وتهيئة الإقليم. (بلا تاريخ). المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "فحص وتشخيص السياحة الجزائرية". الكتاب الأول.
20. وزارة السياحة والصناعات التقليدية، الاستثمار الجموي. (12 أوت، 2021). تم الاسترداد من www.Mata.gov.dz/?page-id=2663
21. وزارة السياحة والصناعة التقليدية. (31 جويلية 2021). تاريخ الاسترداد 12 30 2021، من www.Mata.gov.dz/?page-id=2667#el-7aa313a5